

الأخير

١٠ يناير ٢٠٩٦

في لقائه مع قيادات العمل التعاوني.. وزير العمل يعلن :

مراجعة شاملة لأوضاع الجمعيات التعاونية وتصحيح مسار العمل التعاوني تصحيح أوضاع الجمعيات المتعثرة ودعم الجمعيات ذات الوضع الجيد



■ وزير العمل

الوطني ووزارة التجارة في هذا الشأن.
وقال وزير العمل والشئون الاجتماعية في لقاء موسع مع رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية والمهتمين بالعمل التعاوني، بأن الديون المستحقة على الجمعيات التسع تجاوزت عدة ملايين من الدنانير، وأن هناك انحرافات خطيرة لا يمكن قبولها أو السكوت عليها لأنها تضر بمصالح وحقوق المساهمين، وتلحق ضرراً بالغاً بمسيرة الحركة التعاونية.

التفاصيل صفحة 7

العلاقة موضحاً بأن مجلس الوزراء كلف وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدعم الجمعيات التعاونية التي تنتفع بوضع جيد ومراقبتها بشكل منتظم والتأكد من التزامها بنصوص قانون الجمعيات التعاونية، إلى جانب دراسة وضع الجمعيات المتعثرة والخاسرة والنظر في إمكانية تصحيح أوضاعها أو حلها عندما يقتضي الأمر ذلك بعد اجراء الدراسات الالزامية والدقيقة بشأنها والتنسيق مع كل من وزارة المالية والاقتصاد

تقرب اجراء تقييم دقيق وشامل لأوضاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بعد خسائر فادحة تكبدها تسع جمعيات من اجمالي 11 جمعية خسرت أكثر من نصف رؤوس أموالها وباتت مهددة بالتوقف. ولوح وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة بتصفية بعض الجمعيات اذا تم استنفاذ كل السبل والوسائل الممكنة لمعالجة اوضاعها، مشيراً الى امكانية دمج بعض الجمعيات الأخرى بعض.

وكشف الوزير عن اهتمام مجلس الوزراء بتصحيح مسار العمل التعاوني وحماية حقوق المساهمين، ومختلف الأطراف ذات

